

The Impact of Capital Adequacy on Financial Performance (Applied Study on the Banks Listed on Damascus Securities Exchange)

Zeinab. A. Sbiha^{*} 
Dr. Iyad. M. Hatem^{}**
Dr. Reem A Issa^{*}**

(Received 25 / 6 / 2025. Accepted 24 / 8 / 2025)

□ ABSTRACT □

The research aimed to study the effect of capital adequacy and financial performance using a sample of 11 banks listed in the Damascus Securities Exchange, over the period 2010-2021. The required data were obtained from the annual reports published the financial statements of the banks under study. Data were analyzed using E-Views. The research used financial performance as the dependent variable and measured it through return on assets as measured by dividing net income by total assets. While the capital adequacy was measured by three ratios: total equity to total risk-weighted assets, capital to total loans ratio, and total loans to total assets.

The results showed that there is a positive effect of capital adequacy measured by total equity to risk weighted assets on financial performance measured by return on assets, while the results showed a negative effect of capital adequacy measured by both the capital to total loans ratio and the total loans to total assets ratio on financial performance measured by return on assets.

Keywords: Financial Performance, Capital Adequacy, Risk-Weighted Assets.



Copyright :Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

^{*}Postgraduate Student-Accounting Department-Faculty of Economics- Latakia University(formerly tishreen) -Latakia-Syria.

^{**}Associate Professor-Accounting Department-faculty of Economics- Latakia University(formerly tishreen) -Latakia-Syria. Iyad.malek.hatem@tishreen.edu.sy

^{***}Associate Professor-Accounting Department-faculty of Economics- Latakia University(formerly tishreen) -Latakia-Syria. Reem.ali.issa@tishreen.edu.sy

أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي

(دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

زنب علي صبيحه*

د. ایاد مالک حاتم**

د. ريم علي عيسى***

(تاریخ الإيداع 25 / 6 / 2025. قبل للنشر في 24 / 8 / 2025)

ملخص □

هدف البحث إلى دراسة أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي وذلك بالتطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 11 مصرف، خلال الفترة الممتدة من 2010 ولغاية 2021. تم الحصول على البيانات المطلوبة من التقارير السنوية المنشورة في القوائم المالية للمصارف محل الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج E-Views10. تناول البحث الأداء المالي كمتغير تابع وتم قياسه من خلال العائد على الأصول مقاساً بقسمة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول. في حين استخدم البحث كفاية رأس المال مقاسةً بثلاث نسب: إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض، وإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول كمتغير مستقل.

أظهرت النتائج وجود أثر طردي لكافية رأس المال مقاسةً بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، في حين أظهرت النتائج وجود أثر عكسي لكافية رأس المال مقاسةً بكل من نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، كفاية رأس المال، الأصول المرجحة بالمخاطر.



حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* طالبة دكتوراه - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - اللاذقية - سورية.

** أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - اللاذقية - سورية .

Iyad.malek.hatem@tishreen.edu.sy

*** أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - اللاذقية - سورية .

Reem.ali.issa@tishreen.edu.sy

مقدمة:

تؤدي المصارف دوراً هاماً في اقتصاد السوق من خلال وظيفتها الأساسية ك وسيط مالي، مما يجعلها تواجه العديد من المخاطر وفي مقدمتها مخاطر كفاية رأس المال، فمع ارتفاع حدة المنافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية أصبح الخطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي وأصبحت المنظمات تعمل في ظل ظروف أكثر اضطراباً من أي وقت مضى، فضلاً عن ذلك فإن تطور الصناعة المصرفية وتوسيع دائرة المخاطر التي تتعرض لها أدت إلى ظهور الحاجة لوضع معايير محددة من شأنها تسخير هذه المخاطر والتحكم بها، بالإضافة إلى وجود نظام مالي قوي يعكس عملية الوساطة التسلية ويعزز استدامة المصارف وبالتالي يسمح بالوصول إلى أفضل أداء مالي لها، وقد تجلى ذلك بشكل خاص في عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال متطلبات لجنة بازل (I، Basel II، Basel III).

يعد الأداء المالي أكثر الجوانب أهمية في منظمات الأعمال بما فيها القطاع المصرفي لأنه يستخدم في الحكم على مدى نجاح المنظمة وتقييم أدائها وتحديد قدرتها على تحقيق أهدافها وقياس كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة [15]، ونظراً لهذه الأهمية اهتم الباحثون بتحديد العوامل التي قد تؤثر في الأداء المالي والتي كان في مقدمتها كفاية رأس المال.

الدراسات السابقة:**الدراسات الأجنبية:****1. دراسة (2017) Okoye et al.****"Effect of Capital Adequacy on Financial Performance of Quoted Deposit Money Banks in Nigeria"****"أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي لبنوك الودائع المدرجة في نيجيريا"**

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي، وذلك بالتطبيق على مصارف الودائع المدرجة في نيجيريا. تم الحصول على البيانات المطلوبة من التقارير السنوية وحسابات بنوك الودائع محل الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. شملت عينة الدراسة 14 مصرف خلال الفترة الممتدة من 2010-2015. تم قياس الأداء المالي كمتغير تابع، من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على رأس المال المستثمر. في حين تم قياس كفاية رأس المال كمتغير مستقل من خلال المكونات التالية: نسبة الأصول السائلة، ونسبة القروض، ومعدل دوران الأصول. تمثلت المتغيرات الضابطة بكل من الحجم، والرافعة المالية. توصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي لـ كفاية رأس المال في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على رأس المال المستثمر.

2. دراسة (2019) Ukinamemen and Ozekhome**Does Capital Adequacy Influence the Financial Performance of Listed Banks in Nigeria?.****هل تؤثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف المدرجة في نيجيريا؟**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي للمصارف في نيجيريا. تم جمع البيانات من المصادر الثانوية وخاصة التقارير السنوية التي تنشرها المصارف المدرجة في بورصة الأوراق المالية النيجيرية. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة الممتدة من 2010-2017. تناولت الدراسة الأداء المالي كمتغير تابع وتم قياسه باستخدام العائد على الأصول. في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من كفاية رأس

المال مقاسةً بنسبة الأصول المرجحة بالمخاطر، وحجم المصرف مقاساً بلوغاريتيم إجمالي الأصول، ونسبة الدين مقاسةً بإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، والقروض والسلف مقاسةً بإجمالي القروض والسلف إلى إجمالي الأصول. أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية لكل من كفاية رأس المال وحجم المصرف والأداء المالي، وعلاقة عكسية بين نسبة الدين والأداء المالي، كما تبين وجود علاقة طردية ضعيفة بين القروض والسلف والأداء المالي.

3. دراسة (2020) ALmustapha et al.

"Capital Adequacy and Financial Performance of Deposit Money Banks with International Authorization in Nigeria"

"كفاية رأس المال والأداء المالي لمصارف الودائع ذات الترخيص الدولي في نيجيريا"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين كفاية رأس المال والأداء المالي لمصارف الودائع النقدية في نيجيريا. تم الحصول على البيانات المطلوبة من البيانات المالية المدققة لجميع المصارف النقدية ذات الترخيص الدولي والمدرجة في بورصة الأوراق المالية النيجيرية البالغ عددها 8 مصارف خلال الفترة الممتدة من 2012-2019. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد. تناولت الدراسة الأداء المالي كمتغير تابع وتم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية. في حين تم قياس كفاية رأس المال كمتغير مستقل من خلال إجمالي الأصول، وإجمالي القروض والسلف.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي لكفاية رأس المال في الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية.

4. دراسة (2024) Hastuti et al.

The Effect of Capital Adequacy Ratio, Non-Performing Loan and Dept Equity Ratio on Financial Performance.

أثر نسبة كفاية رأس المال، والقروض المتعثرة، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية في الأداء المالي.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر نسبة كفاية رأس المال والقروض المتعثرة ونسبة الدين إلى حقوق الملكية في الأداء المالي للشركات المصرفية المدرجة في بورصة اندونيسيا. تم الحصول على البيانات من المصادر الثانوية وخاصة التقارير السنوية للمصرف. تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 25. شملت عينة الدراسة 43 شركة عن الفترة من 2020-2022. تم قياس الأداء المالي كمتغير تابع من خلال العائد على الأصول. في حين تناولت الدراسة نسبة كفاية رأس المال، والقروض المتعثرة، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية كمتغيرات مستقلة.

أظهرت النتائج أنَّ نسبة كفاية رأس المال والقروض المتعثرة ليس لها أثر على الأداء المالي، في حين أن نسبة الدين إلى حقوق الملكية لها أثر عكسي في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول.

الدراسات العربية:

1. دراسة مزيكه وشلاوح (2022):

أثر مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2000-2019

"صرف الصحاري أنموذجاً"

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. تم الحصول على البيانات المطلوبة من التقارير المالية السنوية لمصرف الصحاري. تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. تمثلت عينة الدراسة بمصرف الصحاري وهو أحد المصارف التجارية العاملة في ليبيا وذلك لتوفر البيانات خلال الفترة المدروسة. تناولت الدراسة الأداء المالي كمتغير تابع وتم قياسه من خلال العائد على الأصول،

والعائد على حقوق الملكية. في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من مخاطر السيولة وكفاية رأس المال. تم قياس كفاية رأس من خلال (إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)*100، ومخاطر السيولة من خلال (إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول)*100.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي لمخاطر السيولة وكفاية رأس المال في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

2. دراسة الحمامصي (2023):

انعكاسات كفاية رأس المال وفقاً لمقررات Basel II على ربحية البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (2013-2022).

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام المصارف التجارية التابعة للقطاع المصرفي بمتطلبات اتفاق Basel II بما يتعلق بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال، واختبار أثر ذلك على مؤشرات ربحية المصارف كأحد أهم مؤشرات الأداء المالي لتلك المصارف. تم الحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية والقوائم الصادرة عن المصارف التجارية عينة البحث والنشرات الدورية الصادرة عن المصرف المركزي المصري. تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews10. شملت عينة الدراسة 4 مصارف تجارية عن الفترة الممتدة من 2013-2022. تم قياس الأداء المالي كمتغير تابع من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، وصافي هامش الفائدة. في حين تناولت الدراسة نسبة كفاية رأس المال كمتغير مستقل وتم قياسها من خلال نسبة (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) / إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بالمخاطر.

توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال والأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول وربحية السهم، في حين توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكssية بين كفاية رأس المال والأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة.

3. دراسة العمراوي (2023):

دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك "دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري"

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج لقياس أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال ومعيار نسبة الرافعة المالية ضمن مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III على مؤشرات الأداء المالي بالمصارف العاملة في مصر. تم الحصول على البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة بالنشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن المصرف المركزي المصري عبر الموقع الإلكتروني. تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي IBM SPSS AMOS 16 وبرنامج SPSS 16. شملت عينة الدراسة جميع المصارف المسجلة لدى المصرف المركزي المصري والبالغ عددها 38 مصرف عن الفترة الممتدة من 2016-2022. تم قياس الأداء المالي كمتغير تابع من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وصافي هامش الفائدة. في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من نسبة كفاية رأس المال وتم قياسها من خلال نسبة رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بالمخاطر، والرافعة المالية حيث تم قياسها من خلال الشريحة الأولى لرأس المال بعد الاستبعادات إلى الأصول داخل وخارج الميزانية غير المرجحة بالمخاطر. تمثلت المتغيرات الضابطة بالحجم وتم قياسه من خلال لوغاريتم إجمالي الأصول.

توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال والأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وصافي هامش الفائدة، في حين توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية والأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، وعلاقة عكسية بين الرافعة المالية والأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة. وجود علاقة طردية بين حجم المصرف والأداء المالي بمقاييسه السابقة.

4. دراسة المقدم والسبعي (2024):

أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي. تم الحصول على البيانات من القوائم المالية المنشورة من خلال موقع سوق المال السعودي (تداول)، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS16 IBM وبرنامج SPSS AMOS. شملت عينة الدراسة 10 مصارف للفترة الممتدة من 2018-2022. تم قياس الأداء المالي كمتغير تابع من خلال العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، في حين تناولت الدراسة كفاية رأس المال كمتغير مستقل وتم قياسها من خلال النسب التالية: نسبة رأس المال إلى الودائع، ونسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات، ونسبة رأس المال إلى إجمالي القروض، ونسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة.

توصلت النتائج إلى عدم وجود أثر لنسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع في العائد على الاستثمار، في حين تبين وجود أثر طردي لنسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات ونسبة رأس المال إلى إجمالي القروض في العائد على الاستثمار، ووجود أثر عكسي لنسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة في العائد على الاستثمار. كما توصلت النتائج إلى عدم وجود أثر لنسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع في العائد على حقوق الملكية، في حين تبين وجود أثر طردي لنسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات ونسبة رأس المال إلى إجمالي القروض في العائد على حقوق الملكية، ووجود أثر عكسي لنسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة في العائد على حقوق الملكية.

مناقشة الدراسات السابقة:

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة استمرار الجدل حول طبيعة العلاقة بين كفاية رأس المال والأداء المالي، إذ تُبيّن نتائج بعض الدراسات وجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال والأداء المالي كدراسة [4,8,9]. بينما تظهر نتائج بعض الدراسات الأخرى وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال والأداء المالي كدراسة [4,9,6,17,21]. في حين أظهرت دراسة [9,11] عدم وجود علاقة بين كفاية رأس المال والأداء المالي.

بناءً على ما سبق وفي ظل تضارب النتائج واختلاف آليات قياس المتغيرات المدروسة، سيركز هذا البحث على إعادة اختبار أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي وذلك بالتطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

- ما أثر كفاية رأس المال مقاسةً بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2. ما أثر كفاية رأس المال مقاسةً بنسبة رأس المال إلى إجمالي القروض في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3. ما أثر كفاية رأس المال مقاسةً بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية البحث وأهدافه:

يلاحظ من خلال مراجعة الدراسات السابقة ازدياد الاهتمام بكفاية رأس المال بسبب تأثيرها المباشر في ربحية المصارف، إذ تُعد كفاية رأس المال أحد المتغيرات البارزة التي تعكس القوة الداخلية للمصرف، ويتم استخدامها لحماية المودعين من الخسائر المحتملة بالإضافة إلى تعزيز كفاءة النظم المالية [23]. تظهر أهمية البحث بشكل خاص في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها القطاع المصرفي السوري، ووجود حاجة ملحة إلى دراسة تأثير مقررات لجنة بازل بما يخص كفاية رأس المال في الأداء المالي للمصارف سواء من حيث تحقيق الربحية أو من حيث تدعيم المراكز المالية لهذه المصارف وبالتالي جعلها في حالة استعداد دائم لمواجهة الأزمات المالية الطارئة.

وعليه تتجلى أهمية هذا البحث في تقديم دليل تجريبي جديد من خلال إعادة اختبار العلاقة بين كفاية رأس المال والأداء المالي، وذلك بالتطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2010 حتى 2021.

فرضيات البحث:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال مقاسةً بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول.

H_2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال مقاسةً بنسبة رأس المال إلى إجمالي القروض في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول.

H_3 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال مقاسةً بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول.

منهجية البحث:

مجتمع وأداة البحث:

تكون مجتمع البحث من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 14 مصرف، في حين شملت عينة البحث 11 مصرف من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بعد استبعاد المصارف الإسلامية البالغ عددها (3) مصارف نظراً لطبيعة العمل الخاصة بها، فضلاً عن اختلاف هيكلها المالي عن الهيكل المالي للمصارف الخاصة. تم جمع البيانات المطلوبة من التقارير السنوية المنشورة في القوائم المالية للمصارف المدروسة وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews10. بيانات هذه الدراسة هي بيانات سلاسل زمنية مقطعة وهي عبارة عن مشاهدات سنوية لـ 11 مصرف (البعد المقطعي N)، امتدت خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2021 (البعد الزمني T) بمجموع مشاهدات (11*12) مقداره 132 مشاهدة.

وقد تم استبعاد قيم الأعوام 2022-2023 لأنَّ قيم المتغيرات كانت متطرفة بشكل كبير مقارنةً بالسنوات السابقة.

الجدول رقم (1) المصادر - الرمز

الرمز	اسم المصرف
ARBS	بنك العربي - سوريا
BASY	بنك الائتمان الأهلي
BBSF	بنك بيبيو السعودي الفرنسي
BSO	بنك سوريا والمهجر
IBTF	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
BBS	بنك بيبلوس - سوريا
QNBS	بنك قطر الوطني - سوريا
BOJS	بنكالأردن - سوريا
SGB	بنك سوريا والخليج
SHRQ	بنك الشرق
FSBS	فرنسبنك - سوريا

المصدر: من اعداد الباحثة

متغيرات البحث:

1. المتغير التابع: يتمثل بالاداء المالي ، وسيتم قياسه باستخدام العائد على الأصول Return on Assets كمقياس محاسبي يعتمد على المعلومات السابقة، ويتم حسابه بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول. تشير هذه النسبة إلى العوائد المتأنية من أصول المصرف لتحديد مدى قدرة الإدارة على استخدام مواردها المتاحة، وكلما زاد معدل العائد على الأصول كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع درجة السلامة والاستقرار المالي للمصرف [10]. تم استخدام هذا المقياس من قبل العديد من الدراسات مثل دراسة [4,11,21].

$$ROA = \frac{\text{Net Income}}{\text{Total Assets}}$$

حيث:

ROA: العائد على الأصول.

Net Income: صافي الدخل بعد الضريبة.

Total Assets: إجمالي الأصول.

2. المتغير المستقل يتمثل بكمية رأس المال Capital Adequacy: سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مقاييس لكمية رأس المال بهدف تحديد مدى اختلاف النتائج باختلاف آليات قياس المتغير:

- إجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر: تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول الخطرة بغض النظر عن الأصول السائلة التي تعد أصولاً غير خطرة، فكلما زادت النسبة دل ذلك على كفاية رأس المال، فالحجم الملائم لرأس المال يتوقف على مجموع الأصول التي بحوزته ودرجة المخاطر فيها [2]. تم استخدام هذا المقياس من قبل العديد من الدراسات مثل دراسة [12,13,19].

$$Capital Adequacy = \frac{\text{Total Equity}}{\text{Risk-Weighted Assets}}$$

حيث:

Capital Adequacy: كفاية رأس المال.

Total Equity: إجمالي حقوق الملكية.

Risk-Weighted Assets: الأصول المرجحة بالمخاطر.

- إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول: يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة. تم استخدام هذا المقياس من قبل دراسة [6,17].

$$\text{Capital Adequacy} = \text{Total Loans} / \text{Total Assets}$$

حيث:

إجمالي القروض: Total Loans.

إجمالي الأصول: Total Assets.

- رأس المال إلى إجمالي القروض: تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على استخدام رأس المال لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. تم استخدام هذا المقياس في دراسة [9].

$$\text{Capital Adequacy} = \text{Capital} / \text{Total Loans}$$

حيث:

رأس المال: Capital.

إجمالي القروض: Total Loans.

الجدول (2) المتغير - الترميز

الترميز	المتغير
CA	كفاية رأس المال Capital Adequacy
TEA	إجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر Total Equity to Risk-Weighted Assets
LOA	إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول Total Loans to Total Assets
CLR	رأس المال إلى إجمالي القروض Capital to Total Loans
ROA	العائد على الأصول Return on Assets

المصدر: من إعداد الباحثة

القسم النظري:

مفهوم كفاية رأس المال

أثبتت الأزمة المالية سنة 2008 وأزمة بنك كريدي سويس وإفلاس بنك وادي السيليكون بالولايات المتحدة عام 2023 انخفاض كفاية رأس مال المصارف في مواجهة سداد التزاماتها تجاه المودعين، مما يعني فشل العديد من المصارف في الحفاظ على استقرارها وسلامتها نتيجة تعرضها لهذه المخاطر، بناءً على ذلك جاء الاهتمام بالملاءة المالية متمثلة بنسبة كفاية رأس المال التي تطورت عملية احتسابها بتطور الأبحاث، إذ بدأت عملية قياسها من خلال نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع على اعتبار أن ارتفاع هذه النسبة تعني المزيد من الأمان للمودعين، وتم قياسها من خلال حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ومن ثم إدخال مفهوم المخاطر في جانب الموجودات من خلال ما يعرف باتفاقيات بازل للرقابة المصرفية والتي تعتبر مجموعة من الارشادات والقواعد لمواجهة المخاطر المصرفية وهذا بالتبعة قد يكون له تأثير على الأداء المالي للمصارف [9,14].

تُعرف كفاية رأس المال على أنها مقدار رأس المال الذي يكون مناسب للمصرف بحيث يستطيع أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للمخاطر أو التصفية، وتعتبر كفاية رأس المال من أهم المقاييس التي يتم استخدامها

للتعرف على ملاءة المصرف المالية ومدى قدرته على تحمل المخاطر المحتملة أو مواجهة حالات الاعسار فكلما ارتفعت الملاءة المالية للمصرف كلما انخفض احتمال اعساره [1].

تشير نسبة كفاية رأس المال إلى ما إذا كانت الشركة تمتلك رأس مال كافٍ للتحوط ضد المخاطر التي قد تواجهها، كما تهم بضرورة التوازن ما بين مصالح المقرضين الذين يرغبون في وجود ضمان ضد خسائرهم وأصحاب الأسهم الذين يركزون على تعظيم العائد من رأس المال [2].

مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي أكثر الجوانب أهمية في منظمات الأعمال بما فيها القطاع المصرفي كونه يستخدم في الحكم على مدى نجاح المنظمة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها [15]، بالإضافة إلى ذلك يمثل الأداء المالي محور من محاور تقييم وقياس الأداء في المصارف وبيان مدى كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة، إذ يختلف الأداء من مصرف لآخر تبعاً للغرض منه ونوعية المستفيدين، إذ يركز المساهمون على الربحية والموردون على السيولة وهذا ما يزيد من أهمية الأداء المالي يوماً بعد يوم [5]، وبالتالي تعددت مفاهيم الأداء المالي انتلاقاً من الزاوية التي ينظر إليها، فقد عرفه [22] بأنه مدى بلوغ الأهداف المالية (تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف) بالاستخدام الأمثل للموارد المالية، وهذا ما أكد عليه [18] عندما قاموا بتعريفه على أنه انعكاس لكيفية استخدام المصرف للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالطريقة التي تجعله قادراً على تحقيق أهدافه.

مؤشرات الأداء المالي

على الرغم من ظهور المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي للمؤسسات كمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والقيمة السوقية المضافة (MVA)، ومؤشر Q، إلا أنه حتى الآن ما زالت المؤشرات المالية تلقى استخداماً واسعاً من قبل الباحثين وذلك لقدرتها على إظهار الجوانب المهمة للمركز المالي والتتنافسي للمؤسسة، حيث أن هذه المؤشرات تعتمد على المعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة في سجلات الشركة للوصول إلى النسب التي تحدد نتائج أعمالها [16]. ويدعُب كل من [20] في دراستهما إلى حد القول بأن المؤسسة التي تبين النسب المالية فيها أداء ضعيفاً، عليها أن تعيد النظر باستراتيجياتها الحالية، وفي السياق نفسه يرى [7] في دراسته بأنه من أكثر المعايير الكمية شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء المالي هي المؤشرات المالية، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

1. ارتباط المؤشرات المالية ارتباطاً مباشراً بالأهداف بعيدة المدى للمؤسسة والتي غالباً ما تكون أهداف مالية، فضلاً عن استخدامها في المقارنة بين المؤسسات مع بعضها البعض.

2. توفير صورة إجمالية عن أداء المؤسسة من خلال الاختيار الدقيق للمؤشرات المالية، إضافة لقدرتها في الكشف عن المعلومات التي قد لا تكشفها القوائم المالية.

3. تعد المؤشرات المالية نقطة البداية لرصد المشكلات المالية وتحليلها ووضع برامج لحلها، وهي مقاييس يستخدمها المدير المالي لتقدير ومقارنة الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة.

4. قابليتها للتنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على الاستمرار، بالإضافة إلى سهولة حسابها.

ومن أشهر النسب المستخدمة لقياس الأداء المالي هي نسب الربحية الذي يعد العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية أكثرها استخداماً [3]:

العائد على الأصول (ROA): يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، وقدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي

تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية للمنشأة، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة، ويعد من أكثر النسب استخداماً من قبل الباحثين لقياس ربحية العمليات.

العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity: يقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه المالك نتيجة لاستثمار أموالهم لدى الشركة أو المنشأة، وبما يتاسب مع حجم المخاطر التي يتحملها المساهمون [13].

الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

أولاً: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة

يوضح الجدول رقم (3) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وهي؛ الوسط الحسابي، والوسيط، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة، والانحراف المعياري، والالتواء، والقلطاح.

الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	CLR	LOA	TEA	ROA
Mean	0.421904	0.349922	0.505800	0.051106
Median	0.193705	0.360943	0.265100	0.011663
Maximum	4.794625	0.758516	3.142100	0.482114
Minimum	0.020451	0.053845	0.025800	-0.125783
Std. Dev.	0.837490	0.173661	0.714153	0.091205
Skewness	3.942062	0.001953	2.740678	1.818449
Kurtosis	18.09163	2.040131	9.087810	7.200286
Observations	132	132	132	132

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يتبيّن من الجدول السابق وجود تشتت في القيم الأصلية الخاصة بالمتغيرات المدروسة، وهذا يظهر بشكل واضح في قيمة الانحراف المعياري التي تعد أكبر من قيمة المتوسط، الأمر الذي يؤدي إلى وجود قيم خارج حدود القيم التي من الممكن أن يأخذها التوزيع الطبيعي.

يلاحظ بأن معامل الالتواء لجميع المتغيرات ما عدا متغير LOA أكبر من الـ 0، هذا يدل على أن توزع هذه المتغيرات ملتوٍ نحو اليمين، أي يميل إلى أن يكون أعلى من المتوسط.

ثانياً: اختبارات جذر الوحدة

تم إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص استقرارية المتغيرات، إذ أن وجود جذر وحدة يعني أن المتغيرات غير مستقرة وأن نتائج الانحدار غير حقيقة ولا يمكن اعتمادها، وقد تم إجراء اختبار Levin, Lin, Chu (LLC) لاختبار استقرارية المتغيرات.

تتصُّص فرضيات اختبار جذر الوحدة على الآتي:

H_0 : يوجد جذر وحدة أي أن المتغيرات غير مستقرة.

H_1 : لا يوجد جذر وحدة أي أن المتغيرات مستقرة.

يبين الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة، وذلك للتأكد من ملاءمة البيانات لطريقة التقدير المراد تطبيقها.

الجدول رقم (4) اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variable	Test	Statistic	Prob	Stationary
CLR	LLC	-6.67721	0.0000	Level /Individual intercept and trend/
	ADF	48.8505	0.0008	
	PP	66.1342	0.0000	
LOA	LLC	-2.62498	0.0043	Level /None/
	ADF	40.8746	0.0085	
	PP	49.4694	0.0007	
TEA	LLC	-3.68500	0.0001	Level /Individual intercept/
	ADF	32.1757	0.0744	
	PP	37.9346	0.0186	
ROA	LLC	-2.63681	0.0042	Level / Individual intercept/
	ADF	34.4376	0.0443	
	PP	26.9485	0.2132	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يلاحظ من الجدول السابق أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى، إذ إن القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات أصغر من 5%， مع ملاحظة أن المتغير (CLR) مستقر مع ثابت واتجاه معاً، في حين أن المتغير (LOA) مستقر بدون ثابت واتجاه، أما المتغيرات (TEA, ROA) مستقرة مع ثابت، وعليه يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، أي أن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مستقرة عند المستوى، وبالتالي يمكن التقدير باستخدام نماذج Panel Data (نماذج البيانات المقطعة الزمنية، تأخذ بالحسبان البيانات المقطعة ممثلة بالشركات، والبيانات الزمنية ممثلة بالسلسلة الزمنية المدروسة).

ثالثاً: شروط التحقق من الفرضيات

- التوزيع الطبيعي: تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

-2

الجدول رقم (5) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	Jarque-Bera	Probability
CLR	1594.543	0.000000
LOA	5.067504	0.079361
TEA	369.0868	0.000000
ROA	169.7819	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يلاحظ من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لمعامل Jarque-Bera لكل من CLR,TEA,ROA كانت أصغر من 5%， مما يعني أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي، بينما المتغير LOA يتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن طرق التقدير والاختبارات المستخدمة تفترض التوزيع الطبيعي للبيانات، فإن عدم توزع البيانات توزعاً طبيعياً قد يعطي نتائج مضللة وغير صحيحة.

لمعالجة مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للمتغيرات تم إجراء تحويل للبيانات وتقريبها من التوزيع الطبيعي باستخدام طريقة Tow Step Approach

وبعد اجراء الطريقة المذكورة أعلاه تم التوصل إلى النتائج الآتية التي يظهرها الجدول رقم (6):

الجدول رقم (6) نتائج تقرير توزيع البيانات

	Jarque-Bera	Probability
CLR	3.206600	0.201231
LOA	5.067504	0.079361
TEA	3.197658	0.202133
ROA	3.206600	0.201231

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS23

2. مصفوفة الارتباط:

يظهر الجدول رقم (7) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة، إذ يلاحظ عدم وجود ارتباط عالٍ بين أي متغيرين مستقلين، إذ بلغ الحد الأعلى للارتباط بين متغير CLR و TEA 0.23 وهذه القيمة أصغر من 0.80، وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (7) مصفوفة الارتباط

	CLR	LOA	TEA	ROA
CLR	1			
LOA	-0.306141	1		
TEA	0.234688	-0.354458	1	
ROA	-0.107955	-0.323308	0.453549	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

رابعاً: اختبار الفرضيات:

بيانات السلسلة الزمنية ثلاثة نماذج رئيسية هي: نموذج الانحدار التجمعي (المشتراك)، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية. لاختيار التمودج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة يتم استخدام أسلوبين: أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجمعي، ونموذج الآثار الثابتة وذلك من خلال تطبيق اختبار Restricted F-Test وفي حال قبول الآثار الثابتة تنتقل إلى استخدام الأسلوب الثاني لاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية وذلك بتطبيق اختبار Hausman-test.

اختبار الفرضية الأولى:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال مقاسة بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في العائد على الأصول.

فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال مقاسة بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال مقاسة بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يظهر الجدول رقم (8) نتائج الانحدار وفق نموذج الانحدار التجمعي، وأنموذج الآثار الثابتة، وختبار H_1 للفرضية Restricted F-Test

الجدول رقم (8) نتائج تدريب نماذج بيانات السلسل الزمنية المقطعية للفرضية H_1

Test Summary		PRM	FEM	
ROA= C+TEA	C	Coefficient	0.279642	
		Std. Error	0.046165	
		t-Statistic	6.057409	
		Prob	0.0000	
	TEA	Coefficient	0.453564	
		Std. Error	0.078169	
		t-Statistic	5.802377	
		Prob	0.0000	
R^2		0.205707	0.260972	
Adjusted R^2		0.199597	0.193227	
F-Statistic		33.66757	3.852305	
Prob F-Statistic		0.000000	0.000091	
D-W		1.471198	1.587126	
Restricted-F	Statistic		0.897360	
	d.f		(10,120)	
	P-Value		0.5380 **	

*P<0.01, **P <0.05, ***P <0.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يبين الجدول نتائج تأثير كفاية رأس المال مقاسة بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في العائد على الأصول، ويمكن ملاحظة ما يأتي:

- إن القيمة الاحتمالية P-Value لاختبار Restricted-F تبلغ 0.5380 وهي أكبر من 5%， وهذا يعني أنَّ أنموذج الانحدار التجمعي أكثر ملاءمة من أنموذج الآثار الثابتة، وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية الأولى وفق أنموذج الانحدار التجمعي.

- إن القيمة التفسيرية R^2 تبلغ 0.205707، أي أنَّ 20% من التغير الحاصل في العائد على الأصول يفسره التغير الحاصل في كفاية رأس المال مقاسة بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وهذا التغير دالٌّ احصائياً، إذ إن القيمة الاحتمالية P-Value لـ F-Statistic تبلغ 0.0000 وهي أصغر من 0.05، وبالتالي فإنَّ الأنموذج معنوي.

- إن قيمة معامل ثابت الانحدار تبلغ 0.279642 وهي معنوية، بينما تبلغ قيمة معامل TEA 0.218534 TEA وهي معنوية ومحبطة، أي أنَّ إجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر تؤثر طرداً في العائد على الأصول، وبناءً عليه ترفض الفرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر لإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في العائد على الأصول، وعليه فإنَّ الفرضية H_1 مقبولة.

$$ROA = 0.279642 + 0.453564 \text{TEA}$$

اختبار الفرضية الثانية:

H_2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفرضية رأس المال مقاسة بإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في العائد على الأصول.

فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفرضية رأس المال مقاسة بإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في المصادر المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفرضية رأس المال بإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في المصادر المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يظهر الجدول رقم (9) نتائج تدبير نماذج الانحدار الثلاثة، واختبار Restricted F-Test واختبار H_2 للفرضية Hausman-test.

الجدول رقم (9) نتائج تدبير نماذج بيانات السلسل الزمنية المقطعية للفرضية H_2

Test Summary		PRM	FEM	
ROA= C+LOA	C	Coefficient	0.704437	
		Std. Error	0.055160	
		t-Statistic	12.77086	
		Prob	0.0000	
	LOA	Coefficient	-0.550461	
		Std. Error	0.141307	
		t-Statistic	-3.895486	
		Prob	0.0002	
R^2		0.104528	0.206377	
Adjusted R^2		0.097640	0.133628	
F-Statistic		15.17481	2.836836	
Prob F-Statistic		0.000156	0.002483	
D-W		1.360745	1.531401	
Restricted-F	Statistic		1.540005	
	d.f		(10,120)	
	P-Value		0.1334**	

* $P<0.01$, ** $P <0.05$, *** $P <0.1$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يبين الجدول نتائج تأثير كفاية رأس المال مقاسة بإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في العائد على الأصول. ويمكن ملاحظة ما يأتي:

- إن القيمة الاحتمالية P-Value لاختبار Restricted-F تبلغ 0.1334 وهي أكبر من 5%， وهذا يعني أن أنموذج الانحدار التجميعي أكثر ملاءمة من أنموذج الآثار الثابتة، وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية الثانية وفق أنموذج الانحدار التجميعي.

- إن القيمة التفسيرية R^2 تبلغ 0.104528، أي أن 10% من التغير الحاصل في العائد على الأصول يفسره التغير الحاصل في كفاية رأس المال مقاسة بإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، وهذا التغير دال احصائياً، إذ إن القيمة الاحتمالية P-Value لإحصائية F-Statistic تبلغ 0.000156 وهي أصغر من 0.05، وبالتالي فإن الأنماذج معنوي.

- إن قيمة معامل ثابت معاوقة الانحدار تبلغ 0.704437 وهي معنوية، بينما تبلغ قيمة معامل LOA -0.550461- وهي معنوية وسالبة، أي أن إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول تؤثر عكساً في العائد على الأصول، وبناءً عليه ترفض الفرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر عكسي لإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في العائد على الأصول، وعليه فإن الفرضية H_2 مقبولة.

$$ROA=0.704437-0.550461LOA$$

اختبار الفرضية الثالثة:

H_3 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال مقاسة بنسبة رأس المال إلى إجمالي القروض في العائد على الأصول.

فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال مقاسةً بنسبة رأس المال إلى إجمالي القروض في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال مقاسةً بنسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يظهر الجدول رقم (10) نتائج تقدير نماذج الانحدار الثلاثة، واختبار Restricted F-Test واختبار Hausman test للفرضية H_3 .

الجدول رقم (10) نتائج تقدير نماذج بيانات السلسل الزمنية المقطعية للفرضية H_3

Test Summary			PRM	FEM	REM
ROA=C+CLR	C	Coefficient	0.567071	0.791990	0.598812
		Std. Error	0.051490	0.061443	0.050302
		t-Statistic	11.01330	12.88981	11.90435
		Prob	0.0000	0.0000	0.0000
	CLR	Coefficient	-0.107955	-0.547405	-0.169971
		Std. Error	0.087193	0.111347	0.083492
		t-Statistic	-1.238109	-4.916191	-2.035763
		Prob	0.2179	0.0000	0.0438
R^2			0.011654	0.270491	0.026001
Adjusted R^2			0.004052	0.203619	0.018508
F-Statistic			1.532913	4.044929	3.470328
Prob F-Statistic			0.217907	0.000049*	0.064736
D-W			1.244743	1.665219	1.293986
Restricted-F		Statistic		4.257716	
		d.f		(10.120)	
		P-Value		0.0000**	
Hausman test		Chi-sq.statistic			26.248395
		Chi-sq.d.f.			1
		P-Value			0.0000**

* $P<0.01$, ** $P<0.05$, *** $P<0.1$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول نتائج تأثير كفاية رأس المال مقاسةً بنسبة رأس المال إلى إجمالي القروض في العائد على الأصول، ويمكن ملاحظة ما يأتي:

- إن القيمة الاحتمالية P-Value لاختبار Restricted-F تبلغ 0.0000 وهي أصغر من 5%， وهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة أكثر ملاءمة من نموذج الانحدار التجمعي.
- إن القيمة الاحتمالية P-Value لاختبار Hausman-test تبلغ 0.0000 وهي أصغر من 5%， وهذا يدل على أن نموذج الآثار الثابتة أكثر ملاءمة لتحليل البيانات من نموذج الآثار العشوائية، وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية الثالثة وفق نموذج الآثار الثابتة.
- إن القيمة التفسيرية R^2 تبلغ 0.270491، أي أن 27% من التغير الحاصل في العائد على الأصول يفسره التغير الحاصل في كفاية رأس المال مقاسةً بنسبة رأس المال إلى إجمالي القروض، وهذا التغير دال احصائياً، إذ إن القيمة الاحتمالية P-Value لـ F-Statistic تبلغ 0.000049 وهي أصغر من 0.05، وبالتالي فإن الأنماذج معنوي.
- إن قيمة معامل ثابت معادلة الانحدار تبلغ 0.791990 وهي معنوية، بينما تبلغ قيمة معامل CLR

0.547405- وهي معنوية وسالبة، أي أن نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض تؤثر عكساً في العائد على الأصول، وبناءً عليه ترفض الفرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر عكسي لنسبة رأس المال إلى إجمالي القروض في العائد على الأصول، وعليه فإن الفرضية H_3 مقبولة.

$$ROA=0.791990-0.547405CLR$$

الاستنتاجات و التوصيات:

(1). تبين وجود أثر طردي لكفاية رأس المال مقاسةً بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في العائد على الأصول، وتنقق هذه النتيجة مع دراسة كل من Ukinamemen and Okoye et al. (2017)؛ ودراسة Ozekhome (2019)؛ ودراسة ALmustapha et al. (2020)، إذ بلغت القوة التفسيرية للأنموذج 20%， ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن كفاية رأس المال تم قياسها من خلال (إجمالي حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر)، إذ تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول الخطرة، أي أنه كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاية رأس المال وقدرته على مواجهة المخاطر وبالتالي زيادة العائد على الأصول.

(2). تبين وجود أثر عكسي لكفاية رأس المال مقاسةً بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في العائد على الأصول، وتنقق هذه النتيجة مع دراسة المقدم والسباعي (2024)، إذ بلغت القوة التفسيرية للأنموذج 10%， ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن ارتفاع هذه النسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) يشير إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المفترضين في مواعيدها المحددة، وبالتالي فإن زيادة هذه النسبة سيؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول.

(3). تبين وجود أثر عكسي لكفاية رأس المال مقاسةً بنسبة رأس المال إلى إجمالي القروض في العائد على الأصول، إذ بلغت القوة التفسيرية للأنموذج 27%. ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن ارتفاع نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض تشير إلى تبني سياسات إقراض أكثر تحفظاً، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل المخاطر ومن جهة أخرى تقليل الأرباح أيضاً، أي يمكن القول أنه يوجد استخدام غير فعال لرأس المال وبالتالي وجود رأس مال زائد عن الحاجة الأمر الذي يفرض تكلفة الفرصة البديلة، أي أن هذه الأموال كان من المفترض توظيفها في أنشطة أكثر ربحية.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1. تشجيع المصارف على زيادة قاعدة حقوق الملكية من خلال الأرباح المحتجزة أو إصدار أسهم جديدة لتعزيز كفاية رأس المال.
2. تبني استراتيجية إقراض متوازنة تستهدف القطاعات ذات المخاطر المنخفضة والعائد المعقول وعدم التوسيع المفرط في القروض عالية المخاطر.
3. تعزيز أنظمة تطبيق الجدارة الائتمانية والمراقبة الدورية لمحفظة القروض لتقليل القروض المتعثرة وتحسين تأثير القروض على العائد على الأصول.

Reference:

- [1] R, Ahmed, An Analytical Study of Liquidity Risk Using Cash Flow Statements, with an Explanation of their Impact on Capital Adequacy in the Banking Sector, *Journal of the Baghdad College of Economics, University of Baghdad*. (In Arabic). (2013).
- [2] S. Akhawan, Evaluation of the Efficiency of Asset and Liability Management in Algerian Commercial Banks (A Case Study of a Sample of Public Banks in Biskra Branches During the Period (2007-2017). PhD Thesis. (In Arabic). (2018).
- [3] S. Alfar, Factors Affecting the Financial Performance of Non-Financial Companies Listed on the Palestine Stock Exchange Using Tobin's Model, *Arab Journal of Administrative Sciences Palestine*. (In Arabic). Vol. 25(3), (2018).
- [4] E. Al-hamamsy, The Implications of Capital Adequacy According to Basel II Standards on Profitability of Commercial Banks Affiliated with the Egyptian Banking Sector during the Period (2013-2022), *Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research*. (In Arabic). (2023).
- [5] A. Ali, B. Nasar, and H. Othman, The Impact of Market Power and Cost Efficiency on the Bank's Financial Performance: An Empirical Study on Banks Listed on Damascus Securities Exchange, *Tishreen University Journal Eco and Leg*. (In Arabic). Vol. 43(2), (2021).
- [6] A. Almustapha, A. Nuraddeen, and B. Olarewaju, Capital Adequacy and Financial Performance of Deposit Money Banks with International Authorization in Nigeria, *International Accounting and Taxation Research Group, Faculty of Management Sciences, University of Benin, Benin city, Nigeria*. (2020).
- [7] F. David, Strategic Management: Concepts and Cases, 8th-ed Prentice-Hall Inc. (2001).
- [8] H. Elamrawy, A Study of the Impact of Capital Adequacy and Leverage Standards on Financial Performance Indicators in Banks (An Applied Study on The Egyptian Banking Sector). *Journal of Administrative Research*. (In Arabic). Vol. 41(1), (2023).
- [9] M, Elmokadem, M. Elsbiee, The Impact of Capital Adequacy on the Finance Performance of Banks Listed in the Saudi Stock Market. *Alexandria University Journal of Administrative Sciences*. (In Arabic). Vol. 61(3), (2024).
- [10] A. Hassan, A Study of the Impact of Implementing the Basel Committee's Standards on Improving Banking Performance: Applied to Islamic Banks. Unpublished Master's Thesis, *Faculty of Commerce, Cairo University*. (In Arabic). (2015).
- [11] I. Hastuti, R. Wibowo, and N. Nurcahyono, The Effect of Capital Adequacy Ratio, Non-Performing Loan and Dept Equity Ratio on Financial Performance. *In Economics and Business International Conference Proceeding*. Vol. 1(1), PP. 13-24, (2024).
- [12] S. Lemma, Impact of Asset Liability Management on Profitability of Commercial Banks in Ethiopia, *Addis Apapa University, Addis Apapa, Ethiopia*. (2017).
- [13] F. Mazika, F. Shalaweh, The Impact of Liquidity Risk and Capital Adequacy on the Financial Performance of Libyan Commercial Banks during the Period 2000-2019 "Sahara Bank as a Model", *Journal of Alasmarya University: Sharia and Human Sciences*. (In Arabic). Vol. 35(4), (2022).
- [14] S. Mishbab, Determinants of the Capital Adequacy Ratio in Yemeni Banks, *Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies*. (In Arabic). Vol. 42(163), (2016).

- [15] R. Mohammed, L. Fayyad, and A. Alhunsuh, The Role of the Golden Marketing Box in Improving the Financial Performance of Commercial Banks: Field Study on Private Commercial Banks Operating in the Syrian Coast, *Journal for Research and Science Studies-Economic and Legal Science Series*. (In Arabic). Vol. 42(5), (2020).
- [16] N. Nader, S. Mqdisian, The Impact of Applying the Disclosure and Transparency Principle on the Financial Performance of Banks: Survey Study of the Private Banks on the Syrian Coast, *Tishreen University Journal Eco and Leg.* (In Arabic). Vol. 42(6), (2020).
- [17] A. Okoye, E. Ikechukwu, and N. Leonard, Effect of Capital Adequacy on Financial Performance of Quoted Deposit Money Banks in Nigeria, *University of Nigeria*. (2017).
- [18] F. Othmani, H. Toumi, The Role of Banking Marketing in Improving the Performance of Commercial Banks in Light of the Growing Financial Globalization: A Case Study of the Bank for Agriculture and Rural Development, Master Thesis, *Faculty of Economic and Commercial Sciences, University of El-Araby El-Tabessa, Algeria*. (2018).
- [19] K. Sime, K. Lemmie, and E. Gutu, The Determinants of Commercial Banks Financial Performance in Ethiopia, *Journal Perspektive Pembangunan Dan Pembangunan Daerah*. Vol. 8(1), (2020).
- [20] A. Thompson, J. Strickland, Strategic Management: Concepts and Cases, 9th-Ed, Irwin. (1999).
- [21] A. Ukinamemen, H. Ozekhome, Does Capital Adequacy Influence the Financial Performance of Listed Banks in Nigeria?, *Oradea Journal of Business and Economics*. Iv (2), (2019).
- [22] E. Yahyaoui, L. Bouhdid, Governance and its Role in Improving the Financial Performance of Algerian Institutions (New Algerian Corporation for Canning NCA in Rouiba), *Journal of the Performance of Algerian Institution*. (In Arabic). (2014).
- [23] R. Zahidur, I. Shohidul, Use of CAMEL Rating Frame Work: A Comparative Performance Evaluation of Selected Bangladesh Private Commercial Banks, *International Journal of Economics and Finance*. Vol. 10(1), (2018).